بيـــان صحفي
بشـأن المـؤتمـر الدولي الثاني
للحوالة

(أبو ظبي -٥ أبريل ٢٠٠٤)

أعلنت لجنة متابعة فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للحوالة التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن المؤتمر اختتم أعماله اليوم في أبو ظبي وأصدر" بيان" " نلخص أهم بنوده كما يلي:

أقر المؤتمر وأكد مجددا" الانجاز الهام الذي حققه المؤتمر الاول بشأن الحوالة ، كما جاء في "اعلان ابو ظبي بشأن الحوالة" (مايو ٢٠٠٢).

كمـا أقـر المؤتمر الدور الرئيسي الذي تلعبه الحوالة وأنظمة التحويل غير الرسمية الأخرى في تسهيل عملـيات التحويل ، خصوصا" تلك المتعلقة بتحويلات العمال المهاجرين، كما لحظ المؤتمر أهمية أنظمة التحويل غير الرسمية كجزء لا يتجزأ من النظام المالي الدولي.

إن إحـدى النتائج الرئيسية للمؤتمر تتمثل في مساهمته في زيادة الوعي بشأن دور أنظمة التحويل غير الرسمية. لقد أكد المشاركون على ضرورة فهم انظمة التحويل غير الرسمية في إطار التنوع الاجتماعي والقانوني والاقتصادي للمجتمعات . من جهة أخرى، ان أنظمة التحويل غير الرسمية كغـيرها من الاجزاء الاخرى للنظام المالي، يمكن أيضا" أن يساء استعمالها / استغلالها لأغراض غـير قانونـية ، لـذا أكد المشاركون مجددا" الحاجة الى توفر الشفافية وامكانية اقتفاء المعاملات المالـية، وقد أقر المؤتمرالعمل الدؤوب الذي تقوم به مجموعة العمل المالي (الفاتف)في تطوير المعايير وافضل الممارسات في هذا المجال.

حدد المؤتمر التحديات التالية التي تواجه تطبيق انظمة رقابية على أنظمة التحويل غير الرسمية:

- تصحيح المفاهيم غير الدقيقة بشأن كيفية عمل أنظمة التحويل غير الرسمية.

- التأكد بأن لدى السلطات المعنية الموارد الملائمة في التعامل مع هذه الظاهرة.

- وضـع الحلـول الرقابية التي تتلائم مع المخاطر من جهة والتي تتميز بحساسية تجاه النتائج المحتملة غير المقصودة .

- تجنـب المبالغة في التشدد في أنظمة الرقابة التي قد تدفع بعمليات التحويل غير الرسمية للعمل في الخفاء.

- وتقديـم الـبرهان للمشاركين في أنظمة التحويل غير الرسمية على أن فوائد تنظيم هذه الأنظمة تفوق التكلفة.

بهدف مواجهة هذه التحديات ، خاص المؤتمر الى ضرورة العمل على الأمور التالية:

- جمع وتحليل المعلومات بشأن انظمة التحويل غير الرسمية وعملياتها.
- الدخـول في حوار مع مقدمي خدمات التحويل غير الرسمية والمستعملين لهذه الخدمات لإعداد الحلول البناءة أو الفعالة.
- اجراء اتصالات لرفع درجة الوعي لدى المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة ولدى عامة الناس بشأن الأمور ذات العلاقة بأنظمة التحويل غير الرسمية.
- إزالـة أيـة معوقات لضمان عمليات تحويل للأموال قليلة التكلفة وموثوقة وملائمة في القطاع المالي الخاضع للرقابة .

حيثما يتم السماح لأنظمة التحويل غير الرسمية، يجب على الدول ، كخطوة أولى ، أن تسجل و / أو ترخص أنظمة التحويل غير الرسمية ، وبعد ذلك يتوجب تطبيق متطلبات أخرى بشأن مواجهة غسـل الأمـوال / مكافحة تمويل الإرهاب في قطاع أنظمة التحويل غير الرسمية، من قبل الدول المعنية وفقا" لقدراتها.
أخيرا"، حث المؤتمر الفاتف والمؤسسات المالية الدولية على أن تأخذ بالإعتبار نتائج هذا المؤتمر والعمل على تطوير استرشادات إضافية.

وفـي نهايـة المؤتمر، عبّر المشاركون عن امتنانهم لحكومة ومصرف الامارات العربية المتحدة المركزي وصندوق النقد الدولي ، على حسن تنظيم هذا المؤتمر.

هـ ع/ س ح